

خوارزميات القمع في الصين

هندسة عكسية لتطبيق مراقبة جماعية تعتمد على شرطة شينجيانغ

ملخص

منذ أواخر 2016، أخضعت الحكومة الصينية 13 مليون من عرقية الأويغور وغيرهم من المسلمين الترك في منطقة شينجيانغ للاحتجاز التعسفي الجماعي، والتلقين السياسي القسري، وقيود على الحركة، والاضطهاد الديني. تشير تقديرات موثوقة إلى أنه في ظل هذا القمع الشديد، هناك نحو مليون شخص محتجزين في معسكرات "التلقين السياسي". حولت "الحملة الضاربة ضد الإرهاب العنيف" (الحملة الضاربة، 严厉打击暴力恐怖活动专项行动) شينجيانغ إلى أحد المراكز الرئيسية في الصين لاستخدام التقنيات المبتكرة للسيطرة الاجتماعية.

يقدم هذا التقرير وصفا وتحليلا مفصّلين لتطبيق الهاتف الجوال الذي تستخدمه الشرطة والمسؤولون الآخرون للتواصل مع "منصة العمليات المشتركة المتكاملة" (منصة العمليات، IJOP، 一体化联合作战 - 平台)، أحد الأنظمة الرئيسية التي تستخدمها السلطات الصينية للمراقبة الجماعية في شينجيانغ. قدمت "هيومن رايتس ووتش" تقريراً لأول مرة عن منصة العمليات في فبراير/شباط 2018، مشيرة إلى أن برنامج الشرطة يجمع بيانات متعلقة بالأشخاص ويُعلم المسؤولين عن أولئك الذين يعتبرهم تهديداً محتملاً؛ يتم اعتقال بعض المستهدفين وإرسالهم إلى معسكرات التلقين السياسي ومرافق أخرى. ولكن من خلال "الهندسة العكسية" لتطبيق الجوال هذا، نعرف الآن تحديداً أنواع السلوكيات والأشخاص الذين يستهدفهم نظام المراقبة الجماعية.

تتمتع هذه النتائج بأهمية أوسع، حيث توفر نافذة غير مسبقة حول كيفية عمل المراقبة الجماعية فعلياً في شينجيانغ، لأن نظام منصة العمليات أساسي لمنظومة أكبر للرصد والتحكم الاجتماعيين في المنطقة. كما سلطت النتائج الضوء على كيفية عمل المراقبة الجماعية في الصين. في حين أن أنظمة شينجيانغ تدخلية بشكل خاص، فإن تصاميمها الأساسية مماثلة لتلك التي تخطط لها الشرطة وتنفذها في جميع أنحاء الصين.

يبدو أن العديد من ممارسات المراقبة الجماعية الموصوفة في هذا التقرير، وربما كلها، تتعارض مع القانون الصيني. فهي تنتهك الحقوق المضمونة دولياً في الخصوصية، وافترض براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته، وفي حرية تكوين الجمعيات والتنقل. يعتبر تأثيرها على الحقوق الأخرى، مثل حرية التعبير والدين، عميقاً.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن المسؤولين يستخدمون تطبيق منصة العمليات لأداء 3 وظائف رئيسية: جمع المعلومات الشخصية، والإبلاغ عن الأنشطة أو الظروف التي تُعتبر مشبوهة، وفتح تحقيقات بشأن الأشخاص الذين يحدد النظام أنهم يثيرون إشكالية.

يكشف تحليل تطبيق منصة العمليات أن السلطات تجمع كميات هائلة من المعلومات الشخصية – مثل لون سيارة الشخص وطوله الدقيق بالسنتيمترات – وتدخلها في النظام المركزي لمنصة العمليات، وتربط تلك البيانات برقم بطاقة الهوية الوطنية للشخص. يوضح تحليلنا أيضاً أن سلطات شينجيانغ تعتبر العديد من أشكال السلوك المشروع اليومي وغير العنيف – مثل "عدم الاختلاط بالجيران، وتجنب استخدام الباب

الأمامي مرارا" – أمرا مشبوها. يُصنّف التطبيق أيضا استخدام 51 من أدوات الشبكة على أنها مشبوها، بما في ذلك العديد من الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) وأدوات الاتصال المشفرة، مثل "واتساب" و"فاير".

يبين تطبيق منصة العمليات أن السلطات الصينية تعتبر بعض الأنشطة الدينية السلمية أنشطة مشبوها، مثل التبرع للمساجد أو الوعظ بالقرآن من دون إذن. لكن معظم السلوكيات الأخرى التي يعتبرها التطبيق إشكالية لا تتعلق بالعرق أو بالدين. تشير نتائجنا إلى أن نظام منصة العمليات يراقب ويجمع البيانات عن الجميع في شينجيانغ. يتتبع النظام حركة الأشخاص من خلال مراقبة بيانات "المسار" والموقع الخاصة بهواتفهم وبطاقات الهوية والمركبات الخاصة بهم؛ كما تراقب استخدام الكهرباء ومحطات المحروقات في المنطقة. يتسق ذلك مع تصريحات حكومة شينجيانغ المحلية التي تؤكد على ضرورة قيام المسؤولين بجمع البيانات من أجل منصة العمليات "بطريقة شاملة" من "كل الأفراد في كل أسرة".

عندما يكتشف نظام منصة العمليات مخالفات أو انحرافات عما يعتبره عاديا، مثلا عندما يستخدم الأشخاص هاتفا غير مسجل باسمهم، أو عندما يستخدمون كهرباء أكثر من "العادية"، أو عندما يغادرون المنطقة المسجلون للعيش فيها دون إذن من الشرطة، يقوم النظام بتحديد هذه "المدلولات الصغيرة" للسلطات بأنها مشبوها ويحث على فتح تحقيق فوري.

العلاقات الشخصية هي عنصر رئيسي آخر تراقبه منصة العمليات. يبدو أن السلطات تعتبر بعض هذه العلاقات مشبوها بطبيعتها. على سبيل المثال، يوعز تطبيق منصة العمليات إلى الضباط بالتحقيق بشأن الأشخاص الذين لهم صلة بأشخاص حصلوا على رقم هاتف جديد أو لديهم صلات أجنبية.

سعت السلطات إلى تبرير المراقبة الجماعية في شينجيانغ كوسيلة لمحاربة الإرهاب. في حين أن التطبيق يوعز إلى المسؤولين بالتحقق من "الإرهاب" و"المحتوى السعي البصري العنيف" عند فحص الهواتف والبرمجيات، فإن تعريف هذه المصطلحات بموجب القوانين الصينية يعتبر فضفاضا. كما أنه يعطي تعليمات إلى المسؤولين لمراقبة "أتباع الوهابية"، وهو مصطلح يوحي بوجود شكل متطرف من المعتقدات الإسلامية، و "عائلات أولئك... الذين فجروا [أجهزة] وقتلوا أنفسهم". لكن الكثير من التصرفات – إن لم يكن معظمها – التي يوليها نظام منصة العمليات اهتماما خاصا ليس لها علاقة واضحة بالإرهاب أو التطرف. يشير تحليلنا لنظام منصة العمليات إلى أن جمع المعلومات لمواجهة الإرهاب الحقيقي أو العنف المتطرف ليس هدفا رئيسيا للنظام.

يقيم التطبيق أيضا الموظفين الحكوميين على أدائهم في إنجاز المهام، وهو أداة للمشرفين من المستوى الأعلى لتوزيع المهام، ومراقبة أداء الموظفين الأدنى رتبة. يهدف تطبيق منصة العمليات، جزئيا، إلى مراقبة المسؤولين الحكوميين للتأكد من أنهم ينفذون بكفاءة الأوامر القمعية للحكومة.

استفادت الحكومة الصينية من الشركات الصينية التي تزودها بالتقنيات من أجل إنشاء نظام منصة العمليات. وفي حين أن الحكومة الصينية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الانتهاكات الحقوقية التي تحدث في شينجيانغ، فإن هذه الشركات مسؤولة أيضا بموجب القانون الدولي عن احترام الحقوق، وتجنب التواطؤ في الانتهاكات، ومعالجتها بشكل مناسب عند حدوثها.

كما هو مفصل أدناه، يعمل نظام منصة العمليات وبعض نقاط التفتيش في المنطقة معا لتشكيل سلسلة من الأسوار غير المرئية أو الافتراضية. تصفها السلطات على أنها سلسلة من "الفلاتر" أو "المناخل" في جميع أنحاء المنطقة، وهي تكشف العناصر غير المرغوب فيها. بحسب مستوى التهديد الذي تتصوره السلطات – وفقا للعوامل المبرمجة في نظام منصة العمليات – تُقيد حرية تنقل الأفراد بدرجات مختلفة. يُحتجز البعض في سجون شينجيانغ ومعسكرات التلقين السياسي؛ يخضع آخرون للإقامة الجبرية أو لا يُسمح لهم بمغادرة مواقعهم المسجلة أو بدخول الأماكن العامة، أو بمغادرة الصين.

تشبه سيطرة الحكومة على الحركة في شينجيانغ اليوم بالسيطرة في عهد ماو تسي تونغ (1949-1976)، عندما كان الناس لا يستطيعون مغادرة المكان المسجلين للعيش فيه، ويمكن للشرطة احتجاز أي شخص بسبب مغادرته منطقته. بعد إطلاق التحرير الاقتصادي في 1979، أصبحت معظم هذه الضوابط بالية إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن الدولة البوليسية الحديثة في شينجيانغ – والتي تستخدم مزيجا من الأنظمة التكنولوجية والضوابط الإدارية – تمكّن السلطات من إعادة فرض السيطرة إلى درجة حقبة ماو، ولكن بطريقة متدرجة تلبّي أيضا احتياجات الاقتصاد لحرية حركة اليد العاملة إلى حد كبير.

يساعد الجمع التطفلي والضخم للمعلومات الشخصية من خلال تطبيق منصة العمليات في شرح ما تحدث عنه المسلمون الترك في شينجيانغ بأن موظفين حكوميين قد طرحوا عليهم أو على أفراد أسرهم مجموعة هائلة من الأسئلة الشخصية. عندما يقوم أعوان الحكومة بزيارات اقتحامية لمنازل ومكاتب المسلمين، على سبيل المثال، يسألون عادة ما إذا كان السكان يمتلكون معدات تمارين رياضية وكيفية تواصلهم مع عائلاتهم التي تعيش في الخارج؛ يبدو أن هؤلاء الأعوان ينفذون الطلبات المرسلة إليهم من خلال تطبيقات مثل منصة العمليات. لا يفرض تطبيق منصة العمليات على الموظفين الحكوميين إبلاغ الأشخاص الذين تتعرض حياتهم اليومية للتدقيق وتُسجّل معلوماتهم، عن عرض جمع البيانات التطفلية أو كيفية استخدام أو تخزين معلوماتهم، ناهيك عن الحصول على موافقتهم لجمع مثل هذه البيانات.

أظهرت الحملة الضاربة تجاهلا تاما لحقوق المسلمين الترك في افتراض براءتهم حتى تثبت إدانتهم. في شينجيانغ، أنشأت السلطات نظاما يعتبر الأفراد مشبوهين استنادا إلى معايير واسعة ومشكوك فيها، ثم يُصدر النظام قوائم بأشخاص يتعين على الموظفين تقييمهم لاحتجازهم. تنص الوثائق الرسمية على أن الأفراد "الذين يتعين اعتقالهم، يجب أن يعتقلوا"، مما يشير إلى أن الهدف هو زيادة عدد الأشخاص الذين يجدونهم "غير جديرين بالثقة" في الاحتجاز إلى أقصى حد. يتعرض هؤلاء الأشخاص عند ذلك لاستجواب الشرطة من دون حماية إجرائية أساسية. ليس لديهم الحق في الاستعانة بمحام، ويتعرض بعضهم للتعذيب وسوء المعاملة لا يحصلون على تعويض فعلي عليه، كما وثقنا في تقريرنا الصادر في سبتمبر/أيلول 2018. والنتيجة هي قيام السلطات الصينية، التي تدعمها التكنولوجيا، باحتجاز المسلمين الترك بشكل تعسفي وإلى أجل غير مسمى في شينجيانغ بشكل جماعي بسبب أفعال وسلوكيات ليست جرائم بموجب القانون الصيني.

ومع ذلك، تواصل السلطات الصينية تقديم ادعاءات غير دقيقة إلى حد بعيد بأن أنظمتها "المتطورة" تحافظ على أمن شينجيانغ من خلال "استهداف" الإرهابيين "بدقة". في الصين، عدم وجود سلطة قضائية مستقلة وصحافة حرة، إلى جانب العداء الحكومي العنيف لمنظمات المجتمع المدني المستقلة، تعني أنه لا توجد وسيلة لمحاسبة الحكومة أو الشركات المشاركة على أفعالها، بما في ذلك العواقب المدمرة التي تُلحقها هذه الأنظمة بحياة الناس.

على الحكومة الصينية إغلاق منصة العمليات فوراً وحذف جميع البيانات التي جمعتها من الأفراد في شينجيانغ. عليها إيقاف الحملة الضاربة، بما في ذلك جميع البرامج الإلزامية التي تهدف إلى مراقبة المسلمين الترك والسيطرة عليهم. يتعين إطلاق سراح جميع المحتجزين في معسكرات التلقين السياسي دون قيد أو شرط وإغلاق المعسكرات. على الحكومة أيضاً التحقيق مع سكرتير الحزب تشن كوانغوو وغيره من كبار المسؤولين المتورطين في الانتهاكات الحقوقية، بما في ذلك انتهاك حقوق الخصوصية، وعليها السماح بالوصول إلى شينجيانغ، كما طلب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والخبراء الحقوقيون الأمميون.

على الحكومات الأجنبية المعنية فرض عقوبات محددة الهدف، مثل "قانون ماغنيتسكي الأميركي العالمي" للمساءلة حول حقوق الإنسان، بما في ذلك حظر التأشيرات وتجميد الأصول، ضد سكرتير الحزب تشن وغيره من كبار المسؤولين المرتبطين بالانتهاكات في الحملة الضاربة. عليهم أيضاً فرض آليات مناسبة لمراقبة الصادرات لمنع الحكومة الصينية من الحصول على التقنيات المستخدمة لانتهاك الحقوق الأساسية.

توصيات

إلى حكومة جمهورية الصين الشعبية

- إيقاف تشغيل "منصة العمليات المشتركة المتكاملة" في شينجيانغ وحذف جميع البيانات التي جمعتها؛
- تعليق جمع واستخدام البيانات البيومترية في شينجيانغ إلى أن يتم وضع قانون وطني شامل يحمي خصوصية الأفراد؛
- الوقف الفوري لـ "الحملة الضاربة ضد الإرهاب العنيف" (الحملة الضاربة) في شينجيانغ، بما في ذلك جميع البرامج الإلزامية التي تهدف إلى مراقبة المسلمين الترك والسيطرة عليهم؛
- التحقيق بشكل محايد مع سكرتير الحزب تشن كوانغوو وغيره من كبار المسؤولين المتورطين في ممارسات مزعومة مرتبطة بالحملة الضاربة، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك على نحو ملائم؛
- إتاحة الوصول إلى شينجيانغ بحسب طلب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان و عدة إجراءات أممية خاصة.

إلى اللجنة الدائمة في المؤتمر الشعبي الوطني

- صياغة وتبني تشريعات متصلة بجمع البيانات البيومترية والشخصية لضمان امتثالها للمعايير الحقوقية الدولية:
 - يجب أن تكون المعايير المحددة في هذه التشريعات جزءا من إطار قانوني أشمل يضمن أن يكون جمع هذه البيانات واستخدامها والوصول إليها ونشرها والاحتفاظ بها ضروريا، وعدم توفر تدابير أقل تطفلا، وأن جمع هذه البيانات واستخدامها مصمم بدقة ومتناسب مع غرض مشروع مثل السلامة العامة.
 - لضمان تطبيق هذه المعايير، يجب أن يتضمن أي برنامج للبيانات البيومترية تفويضا مستقلا لجمع واستخدام البيانات، وإبلاغ العامة بأن السلطة تجمع البيانات، ووسائل إشراف مستقلة للبرنامج، وسبل لتمكين الناس من الطعن في الانتهاكات والحصول على الانتصاف.
 - على اللجنة أيضا أن تضمن قيام السلطات المعنية بنشر معلومات حول الجمع واستخدام تقنية التعرف باستخدام البيانات البيومترية، بما في ذلك معلومات عن قواعد البيانات التي أنشأت وكيف تُستخدم.

إلى الحكومات المعنية:

- فرض عقوبات مستهدفة، مثل قانون ماغنيتسكي الأمريكي الدولي وبروتوكولات أخرى، مثل منع التأشيرات وتجميد الأصول، ضد سكرتير الحزب تشن كوانغوو، وغيره من كبار المسؤولين المرتبطين بالانتهاكات في الحملة الضاربة؛
- فرض آليات مناسبة لمراقبة الصادرات من أجل حرمان الحكومة الصينية – والشركات الصينية التي تسهل الانتهاكات الحكومية – من الوصول إلى التقنيات المستخدمة لانتهاك الحقوق

- الأساسية، بما في ذلك عن طريق إضافة مجموعة الصين لتكنولوجيا الإلكترونيات وغيرها من الشركات المذكورة في هذا التقرير إلى قوائم مراقبة الصادرات الحالية؛
- ضمان عدم تعاون المؤسسات التي تديرها الحكومة، بما في ذلك الجامعات، مع شرطة شينجيانغ وشركات التكنولوجيا الصينية المرتبطة بالانتهاكات الحقوقية ضد المسلمين الترك في شينجيانغ؛
- الدفع باتجاه بعثة دولية لتقصي الحقائق لتقييم الوضع في شينجيانغ وتقديم تقرير إلى "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة".

إلى الأمم المتحدة:

- على الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس وغيره من كبار المسؤولين الأمميين إثارة المخاوف بشأن الانتهاكات الحقوقية الناجمة عن الحملة الضاربة مع الحكومة الصينية علانية وسراً؛
- على كبار المسؤولين الأمميين أن يتحركوا لضمان تمكن نشطاء المجتمع المدني من إبلاغ آليات الأمم المتحدة الحقوقية بسلامة عن انتهاكات الحكومة الصينية في شينجيانغ وأماكن أخرى؛
- على كبار المسؤولين الأمميين دعم مجموعات المجتمع المدني الصينية من خلال مقاومة محاولات الحكومة الصينية في "إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية" لمنع اعتماد الجماعات التي تدافع عن حقوق المسلمين الترك في شينجيانغ.

إلى الشركات الصينية والدولية العاملة في شينجيانغ، بما في ذلك "مجموعة الصين لتكنولوجيا الإلكترونيات"، "إتش.بي.إف.إي.سي"، "بايدو"، "فايس++" و"هك فيجين":

- ضمان عدم دعم العمليات التجارية للحملة الضاربة، ولا سيما أنظمة المراقبة الجماعية والتنميط البيوميترية التي يديرها "مكتب الأمن العام في شينجيانغ"؛
- التأكد من أن الترتيبات التجارية مع شرطة شينجيانغ أو قوات الأمن الأخرى لا تساهم في الانتهاكات والتحرك على الفور لإنهاء هذه العلاقات عندما يكون هناك دليل على أنها تفعل ذلك؛
- تبني سياسات واضحة لدعم الحقوق ووضع إجراءات لضمان ألا تؤدي عمليات الشركة إلى انتهاكات حقوقية أو تساهم فيها؛
- تحليل الآثار الحقوقية للاستثمارات أو العمليات المقترحة، وتنفيذ استراتيجيات لمنع وتخفيف الآثار الضارة. يجب إجراء "تقييمات الأثر على حقوق الإنسان" هذه بالتنسيق مع مجموعات المجتمع المدني وخبراء حقوقيين.